



الجهود الدولية لمواجهة آثار أزمة كوفيد19 على الأمن الغذائي.

The international efforts to face the effects of covid 19 on food security.

ط.د/ سوسن علاوة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس، المدينة (الجزائر)، allaoua.saoussene@univ-medea.dz

تاريخ القبول: 2024/11/21

تاريخ الاستلام: 2024/11/11

ملخص:

إن الأمن الغذائي أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول للحفاظ على أمنها واستقرارها وهو عنصر يتأثر بأي عامل خارجي، وفي بحثنا هذا سنسلط الضوء على أحد العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي والمتمثل في فيروس كوفيد 19 . الذي على الرغم من الآثار السلبية التي قد لحقت بمنظومة الغذاء العالمية بسببه إلا أنه أيضا كان سببا في النظر بجدية أكثر لمسألة الحق في الغذاء والعمل على مضاعفة الجهود الحكومية والدولية لتعزيزها، بعد إدراك أن الآليات المتخذة لم تكن كافية لسد حاجيات الدول الغذائية في وقت الأزمات خاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد .

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، كوفيد19، آثار، تدابير.

Abstract:

Food security is one of the most important challenges facing states, to maintain its security and stability. And it is an element affected by any external factor. and in our research, we will shed light on one of the factors effecting food security, which is the corona virus, which despite the negative effects that befell the global food system because of it. But it was also a reason to seriously consider the issue of the right of food. And redouble government and international efforts to enhance it . after realizing that the mechanism formerly taken were not enough to plage the food widgets of states at time of crises, especially for states that rely heavily on import.

Keywords: Food Security, Covid19, effect, Measures.

مقدمة:

إن الأمن الغذائي كما هو متعارف عليه من أهم المواضيع المطروحة في الساحة الدولية، لما له من بالغ الأثر على حياة المجتمعات داخليا وبالضرورة تأثيرا على العلاقات الدولية، حيث يعتبر تحقيقه شرطا ضروريا لضمان أمنها واستقرارها الداخلي، خصوصا أن البعد الإنساني قد شكل في وقت ما تهديدا للدول وكان سببا في حدوث العديد من الثورات والحروب فيما بينها. إلا أنه وبالرغم من أهمية هذه المسألة وتداولها عالميا، لم يتم العمل علة تحقيقها بشكل فعال يضمن للشعوب حقها في الغذاء وفي مختلف الظروف، أي أن الاهتمام نظري والتطبيق أبعد من الواقع.

ولما كان الأمن الغذائي عنصرا مؤثرا على سلامة الدول سياسيا واقتصاديا، فإنه أيضا قد يتأثر بأي عنصر خارجي سواء بالإيجاب أو السلب، وفي هذه الدراسة سنصب اهتمامنا على إحدى أهم المؤثرات الحديثة التي كان لها تأثير مباشر على الأمن الغذائي من ثم على أمن واستقرار الدول، حيث تعتبر جائحة "كوفيد19 أو كورونا" من أهم التحديات التي كان ظهورها مفاجئا وانتشارها سريعا، ولقد شكلت في وقت ما تهديدا للشعوب وللحياة في كثير من الدول، إذ أنها خلفت آثارا اقتصادية واجتماعية وخيمة لم يسبق أن حدثت حتى في ظل أزمات صحية مماثلة، بالنسبة لجميع الدول نتيجة الترابط بين أجزاء العالم.

وبما أن جلّ الدول إن لم نقل الكل غلّبت المصالح الاقتصادية على أي استراتيجية قد تساهم في رفع انتاجيتها، فإنها بذلك قد استبدلت سياسة "الاكتفاء الذاتي" بالسياسة التي يطلق عليها: "الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين"، لكن هذا لا ينفي وجود قليل من الدول اتجهت لتحقيق اكتفائها الذاتي فيما يتعلق بمصادر الغذاء الأساسية، والتي على رأسها الحبوب بسبب حالة السلم التي تجعل من قيمتها منخفضة.

وبصرف النظر عن أي اتجاه سلكته الدول فإن الغاية الأولى دوما هي تحقيق الأمن الغذائي، وعليه فقد استحدثت دوليا العديد من الآليات التي تساهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي وتمكينه من الصمود أمام الأزمات الممتدة على اختلافها، إلا أن تحدي جائحة "كوفيد19" قد بين مدى محدودية هذه الآليات وعدم نجاعتها، خاصة بعد تفشي الجوع وزيادة في الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية وغيرها من المظاهر التي مؤداها تأزم الحالة الاجتماعية والاقتصادية فوق تأزم الحالة الصحية للدول، كل هذا يتطلب جهود مضاعفة لرفع قدرة هذه الآليات وزيادة فاعليتها.

رغم هذه الآثار السلبية التي خلفها هذا الوباء، إلا أنه في مقابل ذلك قد أعاد الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي من جديد وجعله من أولويات الدول وجعله في جدول اهتماماتها خاصة في وضع حساس كجائحة "كوفيد19"، حيث إن هذا الوضع يعد فرصة أمام مختلف الدول لإعادة الاعتبار لمسألة الأمن الغذائي، وجعلها محط اهتمام والعمل على تحقيقها فعلا لضمان عدم حدوث أي أزمات أخرى وتفاديا لصراعات بين الدول كما في السابق.

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة تتمثل أساساً في مكانته التي يحظى بها ودوره في تحقيق السلم والرفاه للشعوب من جهة، وأن أزمة "كوفيد19" هي اختبار حقيقي لمدى فاعلية سياسة الأمن الغذائي التبادلي أو "الأمن الغذائي بالتعاون مع الآخرين"، كما وأن له بالغ الأهمية في التعرف على أهم التدابير التي من شأنها زيادة فاعلية الآليات الدولية المستحدثة لتعزيز الأمن الغذائي في ظل أزمة كوفيد19.

إن الهدف من هذه الدراسة هو التأكيد على أن الحق في الغذاء هو أمر موثق قانوناً لكل الشعوب على اختلافها، وفي كل الأوقات، وأن فيروس كورونا هو نقطة التوقف التي يبدأ بعدها النظر بشكل مختلف لهذا الحق، كذلك التعرف على تأثيرات "كوفيد 19" على الأمن الغذائي العالمي والفئات الأكثر تعرضاً للخطر بسبب هذه الجائحة، علاوة على ذلك فإن هذا الموضوع يهدف لبيان مدى نجاعة وكفاية الآليات التي وضعها المجتمع الدولي في التصدي لجائحة "كوفيد19"، وتحقيق ما يمكن من الأمن الغذائي لكل الأفراد، كما وأن هذه الدراسة تهدف لتسليط الضوء على التقارير والتوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية المعتمدة للتخفيف من حدة مخاطر الجائحة خاصة على الأمن الغذائي والتغذية والتي تعتبر من أقوى ما يمكن اقتراحه لتعزيز الحق في الغذاء في ظل وباء كورونا.

من خلال هذا ارتئينا طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل التدابير التي يمكن اتخاذها للتصدي للآثار الناجمة أو التي قد تنجم عن جائحة كوفيد19 فيما تعلق بالأمن الغذائي العالمي؟

نحاول الإجابة على هذه الإشكالية بالاعتماد على المنهجين: **المنهج الوصفي** عند التطرق للآثار الناجمة عن فيروس كورونا السلبية منها واليجابية، و**المنهج التحليلي** فنعتمد عليه عند التطرق لمناقشة مدي فاعلية الآليات الدولية المعتمدة لتحقيق الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد19، وعند تحليل أهم سبل التي من شأنها تعزيز هذه المسألة خاصة في وضع صحي خطير كوباء كورونا.

ويكون ذلك وفق المبحثين كالتالي:

المبحث الأول: آثار جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي العالمي.

المبحث الثاني: دور الجهود الدولية في التعامل مع الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد19.

المبحث الأول: آثار جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي العالمي.

يعد كوفيد19 هو مرض ناجم عن فيروس كورونا الجديد "sars-covid19"، وهو وباء سريع الانتقال بين الأشخاص، تم التعرف عليه في 31 ديسمبر 2019. وأعلنت منظمة الصحة العالمية عن كونه جائحة في 11 مارس 2020.

وتعتبر الصين وبالضبط مدينة "ووهان" موطن ظهور وتفشي فيروس كوفيد19، وسرعان ما انتشر في ها لينتشر لاحقا في كل دول العالم بعد أن حمله المسافرون معهم من المناطق المتضررة، هذا الفيروس قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة الإجراءات المطبقة لاحتواء هذا الفيروس، والحد من خطورته على صحة البشر كالحجر الصحي المنزلي والإغلاق الشبه تام للمرافق الضرورية، ويعد الأمن الغذائي من بين المجالات الاقتصادية التي تأثرت بصورة كبيرة من جراء هذه الإجراءات خصوصا بالنسبة للدول التي تعاني أصلا من انعدام الأمن الغذائي، أو تلك التي تعاني من الحروب والنزاعات الداخلية، ومنه سنتناول بؤادر ظهور التأثير السلبي على الأمن الغذائي في ظل كوفيد 19 ضمن (المطلب الأول)، ومظاهر هذا التأثير ضمن (المطلب الثاني).

المطلب الأول: بؤادر التأثير السلبي لكوفيد19 على الأمن الغذائي: بداية لقد تسبب تفشي فيروس كورونا في إصابة ووفاة عدد كبير من سكان العالم، وألقى بضلاله على كافة جوانب الحياة البشرية، بل وقد أصابها بالشلل، بعد أن توقفت حركة البشر والمؤسسات والسفر وآلات الإنتاج،⁽¹⁾ وبسبب الترابط الحاصل في سلاسل التوريد التجارية العالمية فقد كان العالم بأسره عرضة لاختلال هيكله الاجتماعية والاقتصادية.

ووفقا للتقارير العالمية فإن أكثر القطاعات تضررا بالأزمة هي قطاع الأنشطة السياحية والترفيهية، قطاع السفر والطيران والقطاع العقاري، وكذلك الأنشطة المصرفية والأوراق المالية. وكذا كان قطاع الزراعة وما يرتبط به من صناعات غذائية لم يتأثر بشكل كبير بالرغم من القيود المفروضة على التنقل، بسبب حرص الدول على استمرار التوريد، فإن هذا لا يعني بأن الأمور تسير بشكل جيد، فقد أصبحت هذه الجائحة مع مرور الأيام تحديا غير مسبوق ينطوي على تأثيرات اجتماعية واقتصادية بالغة، من بينها المساس بالأمن الغذائي والتغذية، خاصة بعد لجوء بعض الدول إلى حظر تصدير السلع الغذائية الأساسية خاصة الحبوب على غرار كل من "كازاخستان" و"صربيا" و"فيتنام" و"روسيا"⁽²⁾ ورومانيا التي تراجعت عن ذلك، مع العلم أن روسيا منعت التصدير فقط للدول خارج الاتحاد الأوراسي ورومانيا منعت التصدير فقط للدول خارج الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

المطلب الثاني: مظاهر التأثير السلبي لكوفيد19 على الأمن الغذائي: ولما كان فيروس كورونا بداية له تأثير على صحة الإنسان، ومن ثم اتساع تأثيره ليشمل العديد من المجالات التي على رأسها مسألة الحق في الغذاء، كما ذكر أعلاه، فإن هذا ينبئ بحدوث أزمات غذائية داخل الدول ما سيؤثر بطبيعة الحال على أمنها واستقرارها، ونفصل أهم هذه الآثار وإن كانت تعد من الآثار المؤقتة فيما يلي:

الفرع الأول: تأثير الإمدادات الغذائية: أدت إجراءات اغلاق العديد من الشركات وزيادة حجم البطالة بسبب الإجراءات المفروضة بحسب لجنة الأمن الغذائي العالمي إلى تأثير النظام العالمي للغذاء، وذلك فيما يخص الإمدادات الغذائية، نظرا لتأثيرها بقانون العرض والطلب على الغذاء، مما شكل ذلك هاجسا أمام هؤلاء الفئات للوصول إلى الغذاء الكافي بالصورة النمطية المعتادة⁽⁴⁾.

وتتجلى صور تأثير الامدادات الغذائية على المستوى العالمي في ظل انتشار جائحة كوفيد19 من خلال تبني بعض الدول المنتجة والمصدرة للغذاء لبعض السياسات التجارية التي تهدف بصورة أساسية إلى تقليص كميات صادراتها الغذائية إلى الأسواق الخارجية، وذلك كي تتمكن هذه الدول من مواجهة أي مشكل طارئ قد تسببه هذه الجائحة، ما سيشكل ذلك تحديا كبيرا بالنسبة للدول النامية والدول المستوردة للغذاء، والتي تركز على مسألة الواردات الغذائية لتلبية الاحتياجات الوطنية من السلع الغذائية الناقصة على المستوى المحلي، ما سيؤدي في حال استمرار هذه السياسات الى زيادة معدلات غياب الأمن الغذائي للدول، ما سيؤثر حتما على حجم المعروض من هذه السلع في الأسواق، كما سيؤثر ذلك على أسعار هذه المواد في حالة ما اذا زاد الطلب العالمي عليها⁽⁵⁾.

الفرع الثاني: زيادة أسعار الأغذية والأمن الغذائي: حيث تسببت حالة الهلع في إمكانية انخفاض حجم المعروض من الأغذية في الأسواق المحلية أثناء تفشي فيروس كورونا في العديد من الدول، مما أدى إلى تهافت وإقبال كبير على شراء كميات كبيرة من الأطعمة، ما أثر على حجم توافرها في الأسواق، أدى ذلك ببعض التجار والمضاربين إلى استغلال الوضع لمصالحهم عن طريق رفع أسعار السلع الغذائية الرئيسية، وذلك بهدف زيادة أرباحهم المالية بسرعة دون مراعاة للظروف المعيشية الصعبة، خاصة بالنسبة للطبقات ضعيفة الدخل التي تنخفض لديها القدرة الشرائية .

في هذه الحالة مما يسبب نقصا في حصولها على الغذاء من جهة، وحصولها على أغذية رديئة وغير صحية من جهة أخرى، علاوة على ذلك فقد تم استغلال الوضع من طرف هذه الفئات، حيث عمدت لاحتكار العديد من المنتجات خاصة ذات الاستهلاك الواسع حتى تصبغ نادرة، مما يسهل عليهم رفع أسعارها علما أنها ستباع في كل الحالات بسبب الحاجة الماسة إليها، ويعود ظهور هذا النوع من الأعمال إلى عدم السيطرة الحكومية على الأسواق من مداخلات ومخرجات، وإلى التفاهم بين بعض

المسؤولين على القطاع التجاري وبعض المتضاربين ما سهل عليهم التصرف في الأسواق بكل حرية في ظل غياب الرقابة والمتابعة لا قبلها ولا بعديا.⁽⁶⁾

الفرع الثالث: ارتفاع نسب البطالة وانعدام الأمن الغذائي: كانت للإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي جائحة كوفيد19 المطبقة في كل أرجاء العالم أثر سلبي، إذ أن نسب البطالة زادت وزاد معها الفقر بسبب تسريح عدد كبير من العمال في عديد من الشركات على اختلافها، وذلك إلى آجال غير معروفة ما تسبب ذلك في تراجع مداخيلهم، ويشير البرنامج الإنمائي التابع لمنظمة الأمم المتحدة إلى حصيلة أولية تقرر بانخفاض حجم مداخيل الأسر بنسبة تتراوح ما بين 30% و 35% في العديد من الدول،⁽⁷⁾ ويؤثر ذلك على قدرات الأسر في الوصول للغذاء الكافي إذا ما قورن بالوضع قبل تفشي وباء كورونا.

إن هذه الفئات هي الأكثر تضررا من تلك التدابير الوقائية لمعانتها من غياب مصر الرزق وهذا لإغلاق جميع المرافق، ما أثر على احتمالية توافر الأغذية الصحية الكافية بسبب عدم توافر السيولة الكافية وغياب التأمينات الاجتماعية لتغطية هذه النفقات، كل هذا سيؤدي إلى تأثر هذه الفئات صحيا بالنظر لنقص التغذية أو لسوء الغذاء⁽⁸⁾.

الفرع الرابع: انخفاض العوائد المالية من العملة الصعبة والأمن الغذائي: تأثر حجم العائدات المالية من العملة الصعبة في العديد من البلدان، خاصة تلك التي تعتمد على عوائد النفط والسياحة لتمويل مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب فرض التدابير الوقائية للحد من تفش الوباء، كما تمت الإشارة إليه سابقا.

فبالرجوع للدول المنتجة والمصدرة للبترول نجد أنها قد تأثرت عوائدها المالية جراء انخفاض كبير في سعر لبترول في البورصات العالمية، ويبرز أثر انخفاض أسعار البترول على الأمن الغذائي داخل هذه الدول بسبب عدم توافر العائدات المالية التي تؤثر بدورها على قدرة الدول في شراء السلع الغذائية من الأسواق الخارجية، وهو نفس الأمر مع الدول التي تركز على عوائد السياحة لتمويل اقتادها، حيث أدى إغلاق المطارات والحدود إلى انخفاض عوائد السياحة، مما سيؤثر على حجم المخصصات المالية فيما يتعلق بتوفير الإمدادات الغذائية الكافية، كما أن تأثير هذا الوباء على القطاع السياحي يزيد بالنسبة للدول السياحية عند فقدان العاملين لوظائفهم في هذا القطاع، ما سيجعل هؤلاء الفئة غير قادرة على توفير غذاء كافي لهم ولذويهم بالمقارنة مع ما كان عليه الحال قبل الوباء⁽⁹⁾.

المبحث الثاني: دور الجهود الدولية في التعامل مع الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد19.

ولابد أولاً من معرفة كيف كان التعامل الدولي مع مسألة الأمن الغذائي، ومن ثم نعرف فيما إذا كان اللجوء للتعاون الدولي وسيلة ناجحة في احتواء أزمة الغذاء العالمية خلال جائحة كوفيد19، ومنه سنتناول العامل الدولي مع الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا ضمن (المطلب الأول)، و التعاون الدولي كآلية للحد من انعدام الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا ضمن (المطلب الثاني)، إلى جانب طرح التدابير الممتدة والاستيعابية في مواجهة انعدام الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا ضمن (المطلب الثالث).

المطلب الأول: التعامل الدولي مع مسألة الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد19: فبالرغم من القيود المفروضة بسبب وباء كورونا إلا أنه وبحسب ما صرحت به منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة فقد ظلت الامدادات الغذائية العالمية مستقرة خلال هذه الفترة يستثنى من ذلك الدول التي تعاني من مشاكل أمنية واقتصادية مزمنة، وذلك بفضل وجود مخزونات غذائية استراتيجية، وكذا استمررا الدول في انتاجها الفلاحي وتأكيدها على ضرورة توقيف قنوات الاستيراد الغذائي.

وتعمل منظمة الزراعة والأغذية في هذا الصدد على ضمان عدم انقطاع إمدادات سلاسل القيمة الغذائية، وذلك عبر دعوتها إلى عدم شل حركة التجارة الدولية للمنتجات الغذائية لضمان حصول مختلف الناس على الامدادات اللازمة، كما عمدت الى ضمان حصول جميع الأسر على الامدادات الغذائية الضرورية في العديد من الدول بتبني البرامج الاجتماعية لدعم هذه الأسر المتضررة.

وبالرغم من تأثير جانب الطلب على الغذاء بصورة أكبر خلال هذه الفترة إلا أن توافر المتاح للاستهلاك والعناصر المرتبطة بالإنتاج الزراعي ظلت متوافرة بصورة عادية، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب على الغذاء نوعاً ما بسبب الاقتصاد في الانفاق الحكومي، وفقدان العديد من الناس لوظائفهم، إلا أنه في المقابل هناك استثناء بالنسبة للعديد من الدول الفقيرة، والتي تعاني اقتصادياً وأمنياً، والتي سجلت زيادة في عد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وهو ما يعني أن جائحة كوفيد19 زادت من درجة انعدام الأمن الغذائي أكثر بالنسبة للدول الفقيرة بينما لم تؤثر بشكل كبير على الدول الأخرى⁽¹⁰⁾.

المطلب الثاني: التعاون الدولي كوسيلة للحد من انعدام الأمن الغذائي في ظل جائحة كوفيد19: يعتبر التعاون الدولي في هذا الوضع أمراً في غاية الأهمية، خاصة فيما يتعلق باستمرار تدفق الامدادات الغذائية وتمويل المساعدات الإنسانية، وفي هذا العنصر سنتطرق الى مدى فاعلية هذه الوسيلة في ضمان تدفق الأغذية خلال أزمة كورونا الصحية.

الفرع الأول: استمرارية الإمدادات الغذائية: إن الالتزام الإنساني الدولي الذي يقوم على التضامن فيما بين الدول أثناء الأزمات لا يعدو أن يكون الا التزاماً أخلاقياً، أي أن عدم القيام به أو التوقف عن القيام به لا يترتب أية مسؤوليات على الدولة صاحبة الفعل، وهو أمر يقود للقلق بشأن مدى الاقبال على هذا التعاون في مقابل المصالح الخاصة للدول طيلة الفترة التي تشكل أزمة بصرف النظر عن ماهيتها وإلى أن تنتهي، وأياً كانت الإجابة فإن الطرف الوحيد المتضرر هو الدول الفقيرة التي تعتمد على الاستيراد في كل المجالات والتي على رأسها الأغذية.

إن تتبع أزمة كوفيد19 لحد الآن يبين أن الدول قد حرصت في بداية هذه الأزمة، وبالرغم من القيود المفروضة على التنقل سواء داخل البلد أو خارجه على التعاون فيما بينها، وذلك بضمان تدفق التجارة والحفاظ على تدفق إمدادات الغذاء، لكن مع مرور الوقت بدأت بعض الدول في إطار استجابتها للجائحة تقديم مصالحها الداخلية، مما أثر بعض الشيء على إمدادات الغذائية في العالم ذلك بفرض قيود على التصدير وبحضر التصدير خاصة تصدير الحبوب، باعتبار أن الحبوب مادة حيوية وتتقدم على جميع السلع الغذائية في حالة الأزمات، مما يؤدي إلى ازدياد قيمتها مقارنة بالحالة العادية التي تزداد فيها قيمة السلع الغذائية عالية القيمة والتي تجلب العملة الصعبة، زد على ذلك أن التعاون بين الدول بدأ يتم في شكل تكتلات إقليمية مما يجعل من الامدادات الغذائية محصورة في اقليم تكون الدول فيه بغنا عن هذه الامدادات مقابل دول لا تملك حتى ما تسد به حاجتها الضرورية.

وسيزداد الأمر سوء في حالة استمرار القيود ولجوء أغلب الدول المصدرة للحبوب إلى حظر التصدير لتعزيز الاحتياطي لديها والحفاظ على الأسعار، عندها كيف يمكن اقناع هذه الدول بأن هناك التزام أخلاقي على عاتقها تجاه غيرها يقضي باستمرار التعاون المتبادل لتجاوز هذه الأزمة وكيف يمكن تأمين وصول الأغذية للفئات الضعيفة بسبب ارتفاع أسعارها من جهة، أو بسبب غيابها في الأسواق من جهة أخرى،⁽¹¹⁾ إلا أن الواقع يقول بعدم وجود أية آلية لإلزام الدول المصدرة للسلع الغذائية بالاستمرار في التصدير، وبالتالي الاستمرار في التعاون، وتعتبر روسيا مثالا حي على ذلك.⁽¹²⁾

الفرع الثاني: استمرارية وكفاية تمويل المساعدات الإنسانية: فبالرغم من الجهود المبذولة في مجال تقديم المساعدات الإنسانية للدول الضعيفة والمستوردة للغذاء فإنها تبقى غير كافية، فمجال التضامن بدأ يتراجع ويتقلص في الآونة الأخيرة، بل وأصبح هناك قلق كبير لدى المنظمات العاملة في هذا المجال بشأن استمرارية وكفاية تمويل هذه المساعدات في المستقبل، وازداد الأمر صعوبة في ظل أزمة كوفيد19، مثالا على ذلك فقد قرر برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة تخفيض المساعدات الإنسانية المقدمة الى اليمن للنصف، معذرا ذلك بوجود أزمة في التمويل، وفي تصريح لـ"ليز غراناند" ممثلة الأمم المتحدة في اليمن، أن نقص التمويل سيؤثر على كل أجزاء المساعدات التي تقدمها الأمم المتحدة لليمن وسط تصاعد التهديد الذي يمثله وباء كورونا.⁽¹³⁾ كما وقد عبر الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه بشكل خاص من عدم وجود تضامن كاف مع الدول النامية فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد19⁽¹⁴⁾.

المطلب الثالث: التدابير الاستعجالية والممتدة لتعزيز الأمن الغذائي خلال جائحة كوفيد19: إن جائحة كوفيد19 كان لها من الخطورة ما يكفي للقضاء على عدد لا يستهان به من الأفراد ومن السرعة ما جعلها تنتشر في كل العالم في وقت قصير جدا، وهذا يؤكد على عدم إمكانية أي دولة من التنبؤ به والوقاية منه، وبما أن هذا الموضوع ينصب على مسألة الأمن الغذائي في فترة كورونا فلا بد لنا من التطرق لبعض الإجراءات والتدابير التي تتخذها حكومات الدول، أو التي يتخذها المجتمع الدولي لمواجهة أزمة كوفيد19 وما سينجر عنها من آثار تمس الحق في الغذاء، ونقسم هذه التدابير إلى: تدابير استعجالية للخروج من الخطر الكبير للأزمة، ثم تدابير ممتدة الزمن يمكن للدول أخذ وقتها في تحقيقها. وهي جملة من الإجراءات تتخذ للخلاص المبدئي من أي خطر غذائي ينجم عن انتشار وباء كورونا، وقد تقوم بها حكومات الدول من جهة، أو المجتمع الدولي من جهة أخرى.

الفرع الأول: التدابير الاستعجالية الحكومية: وتتمثل أساسا في أربعة إجراءات نذكرها فيما يلي:

أولا- سد الخاص من الأغذية: وهو أهم اجراء تقوم به أي دولة في أي أزمة، ويقصد به تحديد احتياطي الأغذية المتوفر لديها وتقدير منتوج السنة الجارية، وفي حال عدة كفايته لتغطية المدة المطلوبة يجب سد الخصاص عن طريق توريد السلع الغذائية من الخارج. وهي اجراء اضطراري لها خطران، الأول ارتفاع الأسعار الدولية مما يؤدي الى صعوبة الشراء بالرغم من توفر الامدادات في الأسواق العالمية، والثاني هو عدم توافر الأغذية بالرغم من وجود الأموال الكافية لشرائها، وهذا الخطر يكون مقلقا أكثر بالنسبة للبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات، وعلى الرغم من أن التوريد اجراء استعجالي لا مهرب منه في مثل هذه الظروف إلا أن الصواب أن يتم تجنب مخاطر التوريد في الأزمات، وذلك بتحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للدول التي تتوفر على الإمكانات الطبيعية أو على الأقل العمل على تكوين احتياط في الحالات العادية بالاستيراد بالنسبة لتلك الدول التي ليست لها

إمكانات لتحقيق هذا الاكتفاء.

ثانيا- تكوين احتياط من السلع الغذائية: وهو أسلوب معروف لدى الفلاحين على اختلاف الأزمنة، مفاده الاحتفاظ بالشيء قصد استعماله في وقت لاحق، ويكون ذلك مع كل المنتوجات، وبما أن الحبوب هي الغذاء الأساسي بميزات محددة وجب بذلك الاحتفاظ بها بذات الخصائص من وقت انتاجها لوقت استهلاكها، ويعتبر التخزين فاعلا أساسيا في حماية هذا الغذاء من أي تغيير قد يطرأ عليه في هذه المدة قصد استعماله مستقبلا وبذات الجودة، وبالرغم من كون هذا التدبير يعتبر أهم عملية إلا أن العديد من الدول ليست لها استراتيجية واضحة في هذا المجال.⁽¹⁵⁾ لأنها تتطلب ميزانية كبيرة لزيادة القدرة على التخزين وما يتبعها من عمليات كالصيانة والمعالجة.

وعليه وجب تضمين هذا الأسلوب ضمن خطط الأمن الغذائي ودعمها ماليا احتياطا للأزمات خاصة وأن المناخ يلعب دور المهدد لما له من تأثيرات سلبية على الأعمال الزراعية بشكل عام، فالتخزين يركز أساسا على ضمان الوفاء باحتياجات الأسواق والافراد من السلع الأساسية بأكبر قدر ممكن ودون الإساءة في استخدام ما تم تخزينه، وهكذا يتم الاحتفاظ بالسلع تحت إشراف الحكومات مباشرة، ويتم استخدامها في أوضاع معينة ومن ثم تؤخذ منها كميات تعوض عنها بكميات مماثلة، بحيث لا تفقد المادة الغذائية صفاتها⁽¹⁶⁾.

ثالثا- كسب ثقة المواطنين: يعتبر كسب ثقة المواطنين أثناء بداية الأزمات دورا مهما في تفادي أي هلع قد يصيبهم أو أي تغيير في عاداتهم الشرائية، يقينا منهم أن الحكومة قادرة على توفير حاجياتهم الغذائية باستمرار وها تضمن وصولها لجميع الأفراد، هذا يؤدي الى استقرار الأسواق واستقرار تدفق السلع، حيث أن بداية أي أزمة تنذر بانتشار الذعر والخوف من نفاذ السلع فيلجأ الكثير الى تخزين ما يستطيعون تخزينه خوفا مما هو قادم واضعين في حسابهم حالة مكوثهم في المنازل بشكل اضطراري لمدد طويلة.⁽¹⁷⁾ وهذا يؤثر على امدادات الأسواق ويساهم في ارتفاع الأسعار، وعليه فمن الإجراءات التي تساهم في كسب ثقة المواطنين في مثل هذه الظروف هي الحفاظ على امدادات الأسواق بكيفية مستمرة ومراقبة الأسعار وردع تجار الاحتكار لضمان وصول السلع لكل الفئات⁽¹⁸⁾.

رابعا- التنسيق مع المنظمات الإنسانية: وذلك لتسهيل عمل المنظمات الدولية ووصول العاملين في المجال الإنساني إلى الأشخاص المحتاجين، يجب على الحكومات المعنية بهذه المساعدات تقديم العون والدعم اللازمين لهذا الغرض، فالدول تتحمل بموجب القانون الدولي المسؤولية الأساسية عن ضمان توفير الاحتياجات الأساسية للمدنيين الخاضعين لسيطرتها، ومع ذلك إذا كانت الدول غير قادرة أو غير راغبة في الاضطلاع بمسؤولياتها، فإن القانون الدولي الإنساني ينص على إجراءات إغاثة تتكفل بها جهات أخرى مثل المنظمات المساعدة الإنسانية، وهذا بموافقة الدول المعنية، وبهدف اطلاع هذه المنظمات بمهامها يجب

منحها الوصول السريع دون عراقيل إلى السكان المتضررين⁽¹⁹⁾.

الفرع الثاني: التدابير الاستعجالية الدولية للحد من انعدام الأمن الغذائي: وتكون التدابير التي يتخذها المجتمع الدولي في صورتين وفق ما يلي:

أولاً-التعاون بين الدول: فالخروج من المخاطر الكبرى لأزمة كوفيد19 كان مرهونا باستمرار التعاون الدولي، وذلك من خلال حرص على تدفق التجارة ورفع القيود عن التصدير بالنسبة للبلدان المصدرة للمواد الغذائية واستمرار سلاسل الامدادات بالرغم من القيود المفروضة، وهذا ما أكدته البيان المشترك لوزراء الزراعة في المجموعة العشرين الذي ورد ضمنه أنه: " يجب على الدول أن تعمل معا لتعزيز التعاون بينها خلال جائحة كوفيد19 التي تؤثر على الجميع ، ومن المهم الحرص على أن لا تؤدي السياسات المتخذة مثل الإجراءات قصيرة المدى للحد من التجارة، إلى المساس بالأسواق العالمية".⁽²⁰⁾ مقابل ذلك وجب على البلدان التي تعتمد على الاستيراد عدم الإفراط في الاستيراد والاطمئنان على توافر الأغذية واستمرار الحصول عليها منعا لحدوث أي اضطراب في إمدادات السوق، وبالتالي تضرر الدول الضعيفة والمستوردة للغذاء بسبب ارتفاع الأسعار. إلا أن نجاح هذا التعاون يبقى مرهونا بتقديم المصلحة المشتركة وبالإجراءات المتخذة على صعيد كل دولة في مجال دعم وحماية عمال الموانئ وعمال الصناعات الغذائية والمزارعين من أجل إنقاذ الموسم الزراعي الحالي، وأيضا بدور المنظمات الدولية في هذا الإطار من خلال التنسيق والسير على مراقبة التدابير المتخذة من طرف الدول وتوجيهها لاتخاذ الاجراءات حسب الظروف.

ثانيا- التضامن بين الدول: إن التضامن بين الدول في مثل ظرف متأزم كوباء خطير منتشر أمر لا بد منه، ومن الضروري أن يتضح في مضاعفة الجهود الدولية من أجل استمرار تمويل المساعدات الإنسانية وإيصالها الى الفئات المستهدفة بالدول التي تشهد أزمات، خاصة في ظل ظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العالم حاليا، ويقع عبئ التنقيق بين هذه الجهود بالدرجة الأولى على المنظمات الدولية سواء من خلال الالحاح على البلدان الكبرى من أجل الاستمرار في الدعم وتجسيد روح التضامن أو من خلال توجيه هذه المساعدات، والتي ينبغي أن تستهدف أساسا حماية الفلاحين، أن عدم قدرتهم على مواجهة نقص الغذاء وغلاء الأسعار سيجعلهم يتخلون على أدوات عيشهم، وهو ما يصعب العمل عليه من جيد⁽²¹⁾.

الفرع الثالث: التدابير الممتدة لمواجهة آثار أزمة كوفيد19 على الأمن الغذائي العالمي: يدل لفظ الممتدة إلى استمرار التصدي للأزمة طويلة الأمد، وهو ما نحن بصدد بيانه، حيث نتطرق في هذا الجزء على الحكومية والدولية للتصدي لآثار جائحة كوفيد19 على الأمن الغذائي.

أولاً: التدابير الممتدة الحكومية: فارتباط الأمن الغذائي بالأمن القومي للبلد يجعله من ضمن الأولويات الكبرى التي ينبغي على الدول العامل معها بجدية وذلك عن طرق خطة تفعل واقعيًا، وهو ما نفصل فيه فيما يلي:

أ- وضع خطة لتحقيق الأمن الغذائي: حيث أن الأزمات يجب أن يكون لها تصور مسبق مرفق بخطة وقائية ملموسة وقابلة للتنفيذ. هذه الخطة يجب أن تبنى على ركائز قوية كفيلة بالتصدي لأي أزمة عن طريق تقييم المخاطر التي تنطوي عليها من جهة، وأن تتكيف معها من جهة أخرى، وكل دراسة للمخاطر هي دراسة واسعة لكل المعطيات ذات الصلة بالأمن الغذائي، مما يجعل من الحكومة مستعدة لأي طارئ مهما كانت درجة خطورته.

ومن ثم فتعمل على تشجيع الاستثمارات الزراعية، حيث جاء في تقرير حول انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2011 بأن أمثل الطرق لتخفيض أسعار الأغذية لمدد طويلة أن يتم الاستثمار في الزراعة، حيث أنه في حالة توفر الإمكانيات يعتبر هذا الأخير أمراً استراتيجياً لأنه السبيل الوحيد لتفادي التبعية الغذائية، كما يساعد على البقاء والصمود أمام الأزمات، إذ أنه يلعب دوراً أساسياً في دفع للإنتاج الزراعي إلا أنه يتطلب بيئة استثمارية تعمل على تحريك عجلة الاستثمار، أو تحجيمه، أو الحد منه⁽²²⁾.

إنه من الواجب الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للتطوير والإنتاج، والعمل على تنميتها خصوصاً المياه والأراضي التي تعتبر الركيزة الأساسية للاستثمار الزراعي، وإن كان توافرها مقتصرًا على دول دون أخرى بشكل يسهل عليها الاتجاه لهذه العملية دون عراقيل، زد على هذا وجوب توافر عنصرين أساسيين وهما رأس المال المادي والعنصر البشري، باعتبار أن أي عملية ولو توافرت كل عناصرها وغاب العنصر البشري فلا يمكن أبدا القيام بها لأن التسيير فيها يعتمد على اليد العاملة⁽²³⁾.

ب- نقل الخطة إلى المجال الواقعي: ومن المعروف أن تنفيذ أي مشروع يتطلب ميزانية مناسبة من جهة وإلى معرفة كيفية التعامل مع كل الأطراف ذوي الصلة بالأمن الغذائي في كافة القطاعات، فالرابط بين التمويل المناسب والاستثمار أو الإنتاج أو أي عملية أخرى رابط قوي جداً⁽²⁴⁾.

إذ أن الدولة تقوم بتوجيه الاستثمارات بما يحقق الأهداف التي وضعت في الخطط المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي بدعم مادي وميزانية محددة، مثال ذلك التمويل الممنوح لدعم مشاريع دعم القطاع الفلاحي بشبكة الري والبذور أو بدعم الفلاحين بتأجير الماكينات اللازمة للقيام بالأعمال وغيرها من المشاريع المتعلقة بتنمية الإنتاج الزراعي المحلي، والأمر ذاته ينطبق على الصناعات الغذائية، إلا أن القلق يبقى قائماً بالنسبة للدول النامية حول مدى إمكانية توفير ميزانيات كافية لمثل هذه المخططات أم أنها ستبقى حبيسة الافتراض، وعلى العكس من الدول الكبرى التي لها من القدرة ما يمكنها من تمويل استراتيجياتها فإن الدول النامية بحاجة إلى التمويل من جهات أجنبية والذي غالباً ما يكون في شكل قروض.

علاوة على ذلك فإن تحقيق أهداف أي خطة بشكل ناجح يتطلب تحديد أدوار الجهات التي لها صلة بالأمن الغذائي بالتنسيق بين أطراف منظومة التغذية، وزيادة مساهمتهم في تحسين وضع التغذية وللقضاء على الفقر والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية كل حسب مجاله، ولعل السبيل الأمثل لذلك هو إنشاء شراكات مع القطاع الخاص أو المنظمات الإقليمية أو الدولية، بما يفيد الدولة في تطوير سياسات التعاون، وتناول مختلف القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي وفي اكتساب معارف جديدة متعلقة بهذا المجال⁽²⁵⁾.

ثانياً- التدابير الممتدة الدولية: إن الخطوة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي عن طريق التنمية الزراعية المحلية وتحقيق قدرا من الاكتفاء الذاتي منوطة بحكومات الدول وسلطاتها الداخلية، وهو أمر لا خلاف فيه، تاركة باقي الأعمال على المجتمع الدولي فيما تعلق بالتنسيق والدعم المادي وهو ما يتطلب أمورا عديدة من ضمنها ما يلي:

أ- أخلفة العلاقات الدولية: حيث إن مواجهة مشكلة الأمن الغذائي ونقص التغذية في أزمة كوفيد19 مرتبط بالتغلب على أسبابها بدلا من معالجة هذ المشكلة لاحقا، وفي غالب الأحيان فإن أسباب انعدام الأمن الغذائي تتصل مباشرة بالإنسان ولعل أبرزها النزاعات المسلحة والاضطرابات والتوترات الداخلية، أو حتى فساد الحكومة المسبب للتذبذب الاجتماعي، كل هذه الظروف تفرض وضع آليات تحكم العلاقات الدولية بشكل يضمن احترام الدول للالتزامات والمبادئ القائم عليها القانون الدولي بشكل عام والتي على رأسها تحريم استعمال القوة التي تسبب النزاعات من جهة، أو تلك المتعلقة بالتعامل مع المناخ المتغير من جهة أخرى، وهو أمر لن يتحقق إلا بأخلفة العلاقات بين الدول، وإضافة العنصر الإنساني في أي قرار يتخذه المجتمع الدولي بشكل عام، خاصة منها ما تعلق بالنزاعات الدولية التي لها التأثير الأول على الأمن الغذائي⁽²⁶⁾، أو بفرض عقوبات، وتحميل المسؤولية بالنسبة لكل نشاط يكون سببا في تغيير المناخ، والذي أيضا له بالغ الأثر على الأمن الغذائي.

ب- اعتماد تمويل مناسب: فالتمويل اللازم لدعم التنمية الزراعية وتحسين الإنتاجية هو بمثابة تحدي بالنسبة للدول النامية حتى المتقدمة في الوقت الراهن فقد تم تخفيضه وتخفيض حجم الموارد المخصصة للزراعة⁽²⁷⁾ فإذا كان التمويل عنصرا رئيسيا في تحسين وضع الأمن الغذائي بمساعدة الدول في وضع الخطط والاستثمارات، فإن هذا الأخير يجب أن يكون كافيا وفعالا لكي يلبي حاجيات الدول دون الخوف بخصوص التبعات الإدارية للتمويل، ولا يكون ذلك إلا بتفادي ازدواجية التمويل، ومراعاة ظرف كل دولة على حدا⁽²⁸⁾، والأخذ بعين الاعتبار التمويل الممنوح من طرف المؤسسات الدولية أو الإقليمية بالتشجيع على الشراكات في مجال التمويل والحصول على المساعدات الإنسانية قدر المستطاع.

الخلاصة:

ومما تقدم ذكره نخلص أن الأمن الغذائي أصبح أحد أهم الأهداف التي يطمح إليها المجتمع الدولي ككل، وأنه عنصراً جدياً حساساً وغير مستقر حتى بالنسبة للدول الكبرى فماذا يمكن أن نقول عن حجم تهديده بالنسبة للدول النامية، أو تلك التي تعتمد على الاستيراد لتحقيق أمنها الغذائي، خاصة في الظروف الاستثنائية وحالات الطوارئ، كالحالة التي تناولتها هذه الدراسة والمتمثلة في جائحة كوفيد19 التي أثرت بالفعل على النظام الغذائي برمته، إذ أن القيود المفروضة على حركة التنقل في الداخل والخارج قد ثبّطت كل الخدمات ذات الصلة بالغذاء من بينها الأسواق والإمدادات الغذائية من جهة، وأحدثت تذبذباً اجتماعياً مؤداه عدم الحصول على الغذاء الكافي، والتي أبرزها تسريح العمال، غلاء السلع وانخفاض القدرة الشرائية من جهة أخرى.

ولعل أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- 1- إن جائحة كوفيد19 كانت سبباً في التفات الحكومات والمجتمع الدولي بشكل جدي لمسألة الأمن الغذائي وإعطائها القدر الكافي من الاهتمام ومحاولة نقل آليات تحقيق الأمن الغذائي من الافتراض للواقع.
 - 2- إن جائحة كوفيد19 كان لها من الآثار ما هو مباشر على الأمن الغذائي، وما هو غير مباشر على غرار الظواهر الاجتماعية التي تنتهي كلها عند نقطة واحدة وهي عدم الحصول على قدر كافي من الغذاء.
 - 3- يعد الاعتماد على الاستيراد والتعاون الدولي سواء في الحالات العادية أو في الحالات الاستثنائية أمر لا طائل منه، ولن يكون لفترات زمنية طويلة.
 - 4- عدم جدوى الآليات الدولية المعتمدة لتحقيق الأمن الغذائي في أزمة جائحة كوفيد19 بعدم صمودها لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول النامية.
 - 5- إدراك أن العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي بتشجيع الإنتاج الزراعي المحلي، وتشكيل احتياطي من السلع، أو بالرقابة على بيع هذه الأخيرة، وتنظيم استهلاكها هو الوسيلة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي سواء في السلم أو في الأزمات.
- وللعمل على تحسين مؤشرات الأمن الغذائي العالمي والوطني، وزيادة معدلات الإنتاج الفلاحي في البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي نضع الاقتراحات التالية:

- 1- التخلي كلياً عن سياسة الأمن الغذائي بالتعاون مع الدول، والابتعاد عن استيراد الأغذية خصوصاً الأساسية منها. هذا لعدم جدواها خاصة في وقت الأزمات بصرف النظر عن ماهيتها. كذلك عدم الاعتماد على التضامن والتعاون الدوليين بشكل كبير لأن الدول المتضامنة لا بد لها في النهاية أن تغلب مصالحها الداخلية على قيمها الأخلاقية في علاقاتها الدولية.

- 2- البحث عن حلول بديلة وطويلة الأمد لتغيير السلوك الاستهلاكي للمواد الغذائية وترشيده، بواسطة وضع برامج حكومية تعمل على تنظيم النسل واتباع أنظمة غذائية متوازنة، كذلك بضبط الأسعار السلع الاستهلاكية لكبح الطلب المتزايد عليها.
- 3- الاتجاه لسياسة الاكتفاء الذاتي تحسبا لمثل هذه الأزمات في المستقبل عن طريق رد الاعتبار للمورد الفلاحي المحلي ودعمه بكافة الوسائل كإنشاء صناديق تكافل زراعية، أو باستحداث أنظمة إنتاجية فلاحية مستدامة.
- 4- التحكم في لإنتاج الفلاحي والغذائي بشكل يتناسب مع زيادة السكان لضمان وصول الغذاء لكل الأفراد كمية وجودة. ووضع قوانين لاستصلاح الأراضي برقابة مشددة على استغلالها بشكل مستدام.
- 5- تحسين المداخيل وتوفير مناصب لعمل الممكنة في الأزمات بشكل عام لرفع القدرة الشرائية لكل الفئات تحسبا لظاهرتي المضاربة والاحتكار التي تقترن في ظهورها عادة مع ظهور الأزمات.

الهوامش:

- ¹ علي محمد الخوري، "مستقبل الاقتصاد العربي تحت وطأة الأزمات المركبة"، كتاب صادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الطبعة الأولى، 2020، ص13.
- ² مقال بعنوان "هل ينشع كورونا النزعة القومية في مجال الأمن الغذائي" على الرابط: <https://www.dw.com/a-52984617> ، تاريخ التصفح 2023/04/19، على الساعة 12:22.
- ³ مقال بعنوان "رومانيا تحظر تصدير الحبوب" على الرابط: <https://arabic.rt.com./business/1102545> ، تاريخ التصفح 2023/04/19، على الساعة 17:13.
- ⁴ Faiza Nouh ,and others, corona virus : the paradox between food insecurity and weight gain . EAS journal of nutrition and food sciences, vol2, n°02, 2020, pp.39-43n p41.
- ⁵ مونت كارلو الدولية/رويترز، (26مارس2020)، "كيف يهدد فيروس كورونا المستجد الأمن الغذائي العالمي؟"، على الرابط: <https://www.mc-doualiya.com/articles/20200326B>
- ⁶ أحمد علوش، (2020)، " هكذا يتشعب كورونا من أزمة صحية الى كارثة غذائية"، على الرابط: <https://arabi21.com/story/1255854> ، بتاريخ 16مارس 2021.
- ⁷ Faiza Nouh , and others, ibid, P42.
- ⁸ شوقي حفياني، عبد الكريم كيبش، "الأمن الغذائي العالمي ما بعد جائحة كوفيد19" مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، العدد05، 2021، جامعة قسنطينة3، الجزائر، ص 239.
- ⁹ (The socio-economic implications of the coronavirus pandemic"Nicola, Maria, and others, , A review . Interational Journal of Surgery, vol3,n°78, 2020, PP. 185-193, P188-189.)
- ¹⁰ Siche Raül, What is the impact of COVID19 disease on agriculture?, Scientia Agropecuaria, Universidad NacionaldeTrujillo, vol11, n°1, 2020, PP3-6, PP4-5.
- ¹¹ هشام المكري، مقال بعنوان "الأمن الغذائي العالمي ظل جائحة أزمة كوفيد19"، 2020، المعهد المصري للدراسات، على الرابط: <https://www.fao.org/news/story/ar/item/127260/icode> ، تاريخ الاطلاع 2023\04\25 : ، على الساعة 14:44.
- ¹² باعتبار أن روسيا من كبار الدول المصدرة للقمح فان لها من القوة ما يجعلها تتحكم في السوق العالمية للقمح بفرض الضرائب على التصدير مثلا أو بحظر التصدير كليا كما حدث في عام 2010. مقال بعنوان "Russia wants to limit grain export to protect food supplies"، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52243047> ، تاريخ التصفح 2023/04/19، على الساعة 15:44.
- ¹³ مقال بعنوان " الحرب في اليمن: برنامج الغذاء العالمي يقطع نصف المساعدات الإنسانية عن المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين"، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52243047> ، مأخوذ من المقال السابق هشام المكري، تاريخ التصفح 2023/04/19، على الساعة 21:22.
- ¹⁴ مقال بعنوان "الأمن العم للأمم المتحدة يدعو الى التضامن والوحدة والأمل في مكافحة جائحة كوفيد19، على الرابط: <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1054092> ، مأخوذ من نفس المرجع أعلاه، تاريخ التصفح: 2023/04/19، على الساعة 21:50.
- ¹⁵ علي ايتونجار، "العجز في انتاج الحبوب في المغرب قد يصل الى 60 مليون قنطار سنة 2020"، على الرابط: <https://www.maghress.com/attajdid/15738> ، تاريخ التصفح 2023/04/21، على الساعة 10:12.
- ¹⁶ فاطمة بكدي، رايح حمدي باشا، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2016، ص66.
- ¹⁷ لمزيد من التفصيل أنظر: أندرو مارسازال، مقال بعنوان: " حالة جنون تجتاح المتاجر الأمريكية خوفا من فيروس كورونا"، على الرابط: www.hespress.com/international/462195.html ، تاريخ التصفح 2023/04/21، على الساعة 22:30.

- ¹⁸ هشام المكري، المرجع السابق،
- ¹⁹ اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " القانون الدولي الإنساني: إجابات على أسئلتك"، مطبوعات اللجنة، 2014، ص65.
- ²⁰ البيان المشترك حول تأثيرات كوفيد19 على الأمن الغذائي والتغذية في اجتماع وزراء الزراعة الاستثنائي في مجموعة العشرين.
- ²¹ هشام المكري، الرجوع السابق،
- ²² عبد الرزاق أصبيحي، إدارة واستثمار موارد الأوقاف، الإشكالات والتحديات مجلة الحقوق، العدد18، 2015، ص54.
- ²³ علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2002، ص105.
- ²⁴ نهال ناجي علي العوقلي، العقار والاستثمار باليمن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، 2010/2009، ص335.
- ²⁵ منظمة الأغذية والزراعة، تقرير بعنوان " التحديات والفرص في ظل عالم واحد، 2019، ص278.
- ²⁶ كمال حماد، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1998، ص41.
- ²⁷ محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي في الوطن العربي، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب بالكويت، 1998، ص29.
- ²⁸ الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية الصادر عن لجنة الأمن الغذائي، ص30.